

## رئيس الحكومة يوجه بإزالة المخالفات ومنع إشادة أي مخالفة جديدة عرنوس: وزارة الإدارة المحلية الجهة الأكثر قدرة على رصد متابعة رضا المواطنين مخوف: ١٧ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠٢١ لشراء باصات نقل داخلي



أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أهمية الدور الذي تقوم به وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تقديم الخدمات للمواطنين عبر مجالس المحافظات والمدن والبلديات والوحدات الإدارية ومديرياتها النقل الداخلي والمصالح العقارية، مشيراً إلى أن هياكل الوزارة وكوادرها تعد صلة الوصل الأساسية بين مؤسسات الدولة والمواطن، والجهة الأكثر قدرة على رصد ومتابعة مدى رضا المواطن عن مستوى الخدمات المقدمة، وكذلك رصد التغذية الراجعة حول مستوى الأداء.

وقد المهندس عرنوس خلال ترؤسه أمس اجتماعاً في وزارة الإدارة المحلية والبيئة إلى المتابعة الميدانية لعمل الوحدات الإدارية وواقع التنفيذ المادي والمالي وتعزيز دورها في مجال التنمية المحلية ووضع أهداف ومؤشرات لقياس الأداء، وربط الأولويات بخصومات عمل محددة وترجيحتها على أرض الواقع، وتوسع مشاركة المجتمع المحلي في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، باعتبار أن الاقتصاد المحلي هو النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي الوطني.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن المدن الصناعية تحظى بكامل الدعم لأنها تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية

المحلية والبيئة عرضاً تضمن محاور عمل المخالفات القائمة وقيد الإنشاء وفق القوانين والأنظمة النافذة، مبيّناً أهمية الاستمرار بأتمتة المصالح العقارية لتبسيط الخدمات المقدمة للمواطنين، وضرورة أن تكون منها في قطاعات متعددة وتحویل هذا القطاع إلى مورد للدخل.

وشد المهندس عرنوس على أهمية الربط بين إقامة المشروعات الصناعية واستثمار الثروات الطبيعية من جهة والمخاطف على البيئة والمناطق الحرجية من جهة ثانية، إضافة إلى منع إشادة أي مخالفة بناء

العمل حالياً على تأمين ٥٠٠ باص جديد، ومن الضروري تشجيع المشاركة في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من قطاع الثغابات وإطلاق مشاريع لمعالجتها بالشراكة مع القطاع الخاص للاستفادة منها في قطاعات متعددة وتحویل هذا القطاع إلى مورد للدخل.

وشد المهندس عرنوس على أهمية الربط بين إقامة المشروعات الصناعية واستثمار الثروات الطبيعية من جهة والمخاطف على البيئة والمناطق الحرجية من جهة ثانية، إضافة إلى منع إشادة أي مخالفة بناء

## تصدير البندورة إلى العراق وراء ارتفاع أسعارها لجنة تجار الخضار: توقعات بانخفاض أسعارها خلال العشرة أيام إرمان محفوظ

بين عضو لجنة تجار ومصصري الخضار والفواكه بدمشق أسامة قزوين تصريح لـ«الوطن» أن ٨٠ بالمئة من البندورة الموجودة حالياً في سوق الهال بدمشق من إنتاج الساحل السوري و١٠ بالمئة من إنتاج منطقة السفيرة بجلب و١٠ بالمئة من إنتاج شرق درعا.

وأشار إلى أن السبب الرئيس لارتفاع أسعار البندورة خلال الفترة الحالية ووصول سعر الكيلو في الأسواق لحدود ١٣٠٠ ليرة هو ازدياد الكميات المصدرة من البندورة الساحلية إلى العراق، مبيّناً أن سعر الكيلو منها في سوق الهال اليوم بحدود ١٠٠٠ ليرة.

وأكد قزوين أن إنتاج البندورة الحورانية يستحسن خلال عشرة أيام وستزداد حينها كميات البندورة الحورانية التي تستزل في سوق الهال وذلك بالتوازي مع البدء بعمليات جني محصول البندورة في كل مناطق زراعتها بمحافظة درعا، متوقعاً أن ينخفض سعر البندورة بنسبة ٥٠ بالمئة عن السعر الحالي خلال الأيام القليلة القادمة ويصل سعر الكيلو الواحد لحدود ٥٠٠ ليرة وذلك مع ازدياد الكميات التي تدخل من البندورة الحورانية إلى سوق الهال.

ولفت إلى أن كل تجار سوق الهال يستجرون إنتاج الفلاح من الخضار والفواكه بالاتفاق معه مقابل قيامهم بدعمه وتقديم المال له من أجل استصلاح أرضه الزراعية وشراء مستلزمات الإنتاج من مازوت وبيادر وأسمدة وغيرها ومن ثم يقوم هؤلاء التجار ببيع الإنتاج في محالهم التجارية في سوق الهال بالأمانة لحساب الفلاح مقابل حصولهم على نسبة ٥ بالمئة من المبيعات.

من جهة أكد مدير المؤسسة السورية للتجارة بدمشق طلال حمود أن سعر كيلو البندورة في صالات البندورة للتجارة بدمشق حالياً ٨٠٠ ليرة وهذا الرقم ليس ثابتاً ويتغير كل يوم حسب توفر المادة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين حمود أن المادة متوفرة وهناك إقبال على شراء البندورة من الصالات باعتبارها أخفض من أسعار السوق، منها إلى أن سعر البندورة في صالات السورية أخفض من السوق حالياً بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمئة.

وأشار إلى أننا نحصل على البندورة من الساحل السوري حالياً ومن المؤكد أننا نستفهم باسترجار البندورة الحورانية وذلك مع البدء بجني البندورة في محافظة درعا.

ولفت إلى وجود صالات متخصصة لبيع الخضار والفواكه في دمشق وهناك نحو ٢٨ صالة تابعة لسورية للتجارة تباع الخضار والفواكه فيها، هذا وكانت قد بدأت عملية جني محصول البندورة في كل مناطق زراعتها بمحافظة درعا وسط مؤشرات إنتاجية عالية.

ودعا المزارعون الجهات المعنية إلى تأمين أسواق لتصريف الإنتاج بأسعار عادلة توازي تكاليف الإنتاج للتسويق يخضع للعرض والطلب وتحكم بتجارة سوق الهال وأصحاب معامل الكوسورة بالأسعار في ذروة الإنتاج، مؤكداً تعرضهم لخسائر كبيرة بسبب ضخامة الإنتاج مقابل الضعف على الطلب بالموسم السابقة وارتفاع تكاليف الزراعة والعملية التسويقية.



## معظم السوريين ليس لديهم حسابات مصرفية يجب أن يكون الجوال وسيلة لتحويل الأموال



بعد أن بات الدفع الإلكتروني ومواكبة التطور التكنولوجي مالياً حاجة ملحة وضرورة لا بد منها في سورية، أطلقت وزارة الاتصالات والتقانة مؤخراً خدمات الدفع الإلكتروني وأضعة نصب عينها انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني والتخلي عن النقد كاش، والسؤال الذي يطرح نفسه حالياً هل باتت البنية التحتية لهذا المشروع مؤتمتة بالكامل؟ وهل سيكون لضعف تغطية الإنترنت في بعض المناطق وخصوصاً في الأرياف العبيدة ومناطق إعادة الإعمار تأثير على نجاح هذه الخدمة ونشرها؟ وهل سيساهم تطبيق هذه الخدمات في الحد من الفساد والرشوة وتوفير الوقت على المواطن عبر قيامه بتحويل الأموال من خلال شركات الخلوى لقاء خدمات يحتاجها من دون مراجعة مؤسسات الدولة؟ وهل سيقف انخفاض دخل

المواطن عائقاً في طريق انتشار هذه الخدمات بين شريحة واسعة من المواطنين وخصوصاً الموظفين الذين لا يحتمل راتبهم القيام بعمليات دفع وتحویل هذه الخدمات، تواصلت مع وزير الاتصالات والتقانة الأسبق محمد الجلاي الذي أكد أنه ليس هناك أي مشكلة في تأمين البنية التحتية لخدمات الدفع الإلكتروني لدى وزارة الاتصالات ومؤسسات الدولة، إنما هناك مشكلة حالياً في الاقتصاد كله التي من الممكن أن تقف عائقاً في نجاح هذه الخدمات.

ولفت إلى أن أول مشكلة تم مواجهتها بالنسبة للدفع الإلكتروني هي عدم وجود حسابات مصرفية لدى شريحة واسعة من أفراد المجتمع وعدم وجود ثقافة التعامل مع المصرف لدى المواطنين، مشيراً إلى أنه منذ نحو السنة تم إجبار المواطنين على فتح حسابات مصرفية من أجل بيع سيارة أو عقار وغيرها صدر قرار من رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص وكانت الغاية من القرار دفع المواطنين من أجل أن يكون لديهم حسابات مصرفية، وأشار الجلاي إلى أن موظفي الدولة لديهم حسابات مصرفية في معظم المؤسسات الحكومية، واليوم قسم كبير من المواطنين بدأوا بفتح حسابات مصرفية ورغم ذلك لم يطلع هذا الموضوع وخصوصاً أنه لا يمكن حالياً إجبار كل المواطنين على فتح حساب منهم فلاحون في الأرياف على سبيل المثال ليس لديهم ثقافة التعامل الإلكتروني.

وأشار بأنه تم إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني في الدول المتقدمة بشكل طبيعي كتحصيل حاصل وخصوصاً من نخوة المواطنين هناك مرتفعة ولديهم خدمات مصرفية متطورة وبالتالي من الأسهل أن يتعامل هناك المواطن مع البنوك، ومن مصلحته أن يكون لديه حساب مصرفي إذ إنه بإمكانه أن يصرف أجره الشهري بالكامل خلال شهر ويستطيع الادخار منه، موضحاً أن الموظف في أي شركة

### إرمان محفوظ

في هذه الدول لا يتقاضى راتبه كاش، وبين أنه في سورية تم إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني ولكن لم تتعالج بعد مشكلة تدني الأجور والرواتب، والموظف الذي يتقاضى راتباً قدره خمسون ألف ليرة سيحسب من الصراف الأي كاملًا عند بداية الشهر مع أن فكرة التعامل مع الصراف الآي هي سحب مبالغ معينة عند الحاجة، وهذا ما يتم في الدول المتقدمة وليس كامل المبلغ، لافتاً إلى أن الخطوات التي يتم القيام بها بالنسبة للدفع الإلكتروني بالمحصلة تعتبر مفيدة وجيدة.

وأوضح أن هناك إشكالية بالنسبة للدفع عبر الجوال وهي اشتراط وضع مبلغ ١٠٠ ألف ليرة لدى حساب الشخص في شركات الخلوى من أجل الدفع، لكن هذا المبلغ يعتبر رقماً ضعيفاً ولا يكفي هذا المبلغ بالغرض المطلوب، والمشكلة أن المواطن بسبب ضعف المبلغ بات يحتاج إلى أن يذهب عدة مرات من أجل وضع هذا المبلغ في حسابه لدى شركات الخلوى، مبيّناً أن الحساب يجب أن يكون في المصرف وتغذية الحساب في المصرف ويجب أن يكون الجوال عبارة عن وسيلة لإجراء عملية التحویل.

وبين أن الهدف من الدفع الإلكتروني أن يصل المواطن لدرجة بات فيها ليس بحاجة إلى التعامل بالكاش كما يحصل في كل دول العالم المتقدمة التي فيها دخل المواطن أعلى من المصروف الشهري ولديهم حسابات مصرفية.

وأشار إلى أن التعامل بالدفع الإلكتروني عبر الجوال يعتبر سهلاً لأن نسبة كبيرة من المواطنين يمتلكون جوالاً، وتجربة الدفع عبر الجوال منذ إطلاق الخدمة تعتبر مقبولة حتى تاريخه.

ولفت إلى أن تغطية الإنترنت موجودة وسورية تحصل اليوم على ٤٠٠ غيغا من البوابات الدولية والبنية التحتية بالنسبة لمشروع الدفع الإلكتروني متوفرة وقادرة أن تحمل التطبيقات وذلك في مراكز المدن، لكن هناك صعوبة بالنسبة لمناطق إعادة الإعمار وفي الأرياف بسبب ضعف تغطية الإنترنت.

وأشار إلى أن المواطن في سورية عندما يصبح نعله مرتعاً من المؤكد أن يقوم بفتح حساب وعندما يطلب

## تفاصيل جديدة في فساد المخلص الجرمي تجار وصناعيون اتفقوا مع مخلصين لتقديم بيانات مزورة

### عبد الهادي شباط

صرح أحد أعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها بأن هناك بعض المخلصين الجرميين عملوا على توريث بعض التجار والصناعيين بمخالفات وتزوير للبيانات الجرمية عبر تسهيل عمليات التخليص وتخفيض التكاليف الخاصة بتسليمهم، لكنهم اكتشفوا بعد حين أن معظم البيانات التي بحوزتهم والتي زودهم بها هؤلاء المخلصون مزورة أو تم التلاعب بها وتعرض البعض منهم لمخالفات شديدة بسبب ذلك.

بينما توقع مدير في الجمارك صدور قرار حجز احتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة خلال اليومين القادمين بحق أحد كبار المخلصين الجرميين ليكون هو القرار النهائي بحق نفس الشخص خلال أقل من ثلاثة أشهر وأن هذا القرار هو جزء من الإجراءات التي تعمل عليها الجمارك للكشف عن التجاوزات التي يتفادها بعض المخلصين الجرميين، وأن هناك لجنة مشتركة من عدة جهات عامة تعمل مع الجمارك للتدقيق ومطابقة البضائع القادمة ضمن هذه الحاويات مع البيانات المرفقة لها عبر فحص والتدقيق في محتويات هذه الحاويات وعدم الاكتفاء بالفحص عبر جهاز السكر ومطابقة البيانات والأوراق والفواتير المرفقة مع هذه الحاويات مع مطبوعة ومواصفات البضائع القادمة عبر هذه الحاويات.

وتكشف أن هناك عدداً كبيراً من هذه الحاويات وكل حاوية تحتاج لأكثر من يوم لاستكمال عمليات التدقيق والمطابقة، ومثال على ذلك بعض الحاويات يتم إدخالها على أنها تحتوي على أقلام رصاص في حين تبين أنها تحتوي على مواد وبضائع غير مصرح عنها، وأن بعض المخلصين في الجمارك يعتمدون للتهرب من الرسوم الجرمية من تقديم بيانات كاذبة وهمية ومغايرة للمحتويات الفعلية لهذه الحاويات للهرب من الرسوم الجرمية وخاصة اعتماد مواد في البيانات المرفقة للحاويات ذات رسوم جرمية منخفضة ولا تحتاج لعمليات التحليل والاختبارات التي تنفذ للتحقق من سلامة بعض المواد وكل ذلك لتخفيض الرسوم الجرمية لأكثر قدر ممكن وسهولة لتخليص هذه المواد وتسليمها للتجار والصناعيين من أصحاب البضائع، وأنه تم تنفيذ حملة واسعة على مستودعات تعود لبعض مخلصي الجمارك في بعض المناطق القريبة من مطار دمشق الدولي للتحقق من دقة البيانات للبضائع القادمة عبر المطار والتي مازالت في هذه المستودعات في حين لا تزال عمليات التدقيق في الحاويات المخلقة في ميناء اللاذقية قائمة.

وكان بعض المخلصين الجرميين في حديث لهم مع «الوطن» اعتبروا أن مثل هذه الحاويات تمثل مستودعات مالية لإدخال المهربات في حال كان هناك تعاون وتنسيق مع بعض العاملين أو القاطنين على عمليات التدقيق لكون البضائع المخلقة تسمح بإدخال بضائع غير نظامية ضمنها مثال إدخال أجهزة موبايل وغيرها من الأدوات والأجهزة التي عادة ما تكون مطلوبة في السوق المحلية وضمتها مرفق ويبدو أن كل هذه الإجراءات هي تداعيات لمف المخلصين الجرميين الذي فتح مؤخراً ومنه تخرجت الكرة لتناول التحقيقات الكبرى من العناصر والكشافين وغيرهم من العاملين في الجمارك.

## تدريب النساء الريفيات على تصنيع منتجات زراعية

## «أكساد» نفذ في سورية ١٩ مشروعاً إغاثياً بقيمة ٢١ مليار ليرة

وقال الوزير: هدفنا في المرحلة القادمة مساعدة هذه الأسر لاستمرار بمشروعاتها الصغيرة وتطوير منتجاتها وتسويقها، لأن أهمية مشاريع كيدة تكمن في أنها تعلم الأسر الريفية على إنتاج منتجات بمواصفات خاصة ومصنعة على أسس صحية وسليمة بأدوات صحية ومراعية وصحياً وتناسف في السوق، ومشروع تصنيع وحفظ الخضراوات والفواكه منزلياً للنساء الريفيات في محافظة ريف دمشق وفق طرائق علمية صحيحة تحقق الاستفادة القصوى من قيمتها الغذائية، بحضور وزير الزراعة ومدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد»، ولورا اسوسيجو معاون مدير مكتب منظمة مكافحة الجوع السوري ودمشق، ورئيس الاتحاد العام للفلاحين ورئيس اتحاد غرف الزراعة السورية وممثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وقال مدير أكساد: إن المركز مستمر في تقديم الدعم المادي والقي للآسر المتضررة في سورية لتحسين القاطنين الإغاثية والتنموي بالتعاون مع وزارة الزراعة، ومنظمة مكافحة الجوع الإسبانية،

ووزير الزراعة محمد حسان قطنا أكد وزير الأسر والأسرة الريفية في الأداة الرئيسية لتطوير وتنمية المجتمع الريفي، والتوسع بإقامة دورات تدريبية حول عمل النساء الريفيات يعد في إطار الخطوات المرادفة لرفعهن كفاءة التعامل مع المشاريع الشخصية المدرة للإنتاج، مشيراً إلى أن القانون رقم ٨ الذي صدر هذا العام الخاص بتمويل الصغير يشكّل فرصة لكل أسرة ريفية لإمتلاك مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم.

وقال: إجراء الدورات التي يتم تنفيذها لتدريب النساء الريفيات على تصنيع المنتجات الزراعية الريفية والمنتج القدمية معها سيسهل ثروة زراعات نموذجية معينة وتساهم في تحسين سبل العيش لهذه الأسر وتحقق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

### الوطن